

## تنظيم الاتجار بقطع الآثار والتراث:

تعد الآثار الثابتة والمنقولة من أهم المواضيع سخونة على مستوى العالم. ويعود السبب في ذلك لأهميتها المادية والتاريخية، وتداخل ملكيتها بين الدولة والأفراد، وما يتبع ذلك من تنافس شريف وغير شريف في نقل هذه الآثار من مواقعها الأصلية، وامتلاكها بطرق متنوعة.

وقد بدأت أعمال السطو على الآثار المعمارية والتحف والمصنوعات إلى عهود بعيدة ليس بهدف اقتنائها لقيمتها التاريخية بل لقيمتها المادية بالدرجة الأولى وذلك قبل ظهور علم الآثار وما واكبه من تطور في الدراسات والبحوث، وإنشاء المتاحف الحكومية والخاصة في مختلف بلاد العالم، وتوظيف تلك المتاحف لتوفير مصدر معلوماتي من جهة وتحريك الاقتصاد المحلي من جهة أخرى، ومع تنامي الاهتمام بالآثار على المستوى الدولي بدأت التشريعات والقوانين لحماية الممتلكات الثقافية للدول على المستوى الوطني بداية، ثم على المستوى الدولي وخاصة بعد تأسيس عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى ومن ثم تأسيس الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد كسبت الدول المستعمرة وعلى مدى ثلاثة قرون فأكثر، الأسبقية في امتلاك أكبر قدر ممكن من تراث الأمم والشعوب تحت مظلة البحث والاستكشاف تارة، أو بالسطو والاستيلاء تارة أخرى، أو لكون التراث الثقافي المنقول يندرج تحت بسط السيادة على الدول التي خرج منها ذلك التراث وفي أحيان كثيرة تنقسم الدول المنتصرة في الحروب غنائم الدول المهزومة.

وقد ارتبط نقل التراث وبيعه وتداوله بوجود عنصرين هما: سُرّاق التحف الفنية، والأسواق التي تستقبلها في ظل غياب الأنظمة والقوانين، وتذكر الدراسات أن أول تنظيم للملكيات الثقافية في أوروبا يعود إلى سنة 1464م عندما أصدر البابا بولس الثاني: (Pope Pius II) قراراً بتحريم تصدير الأعمال الفنية في الولايات البابوية، وصدر بعده تشريعات بابوية لتقنين أعمال الحفريات الأثرية.

وقد أصبحت الكنوز والتحف الفنية عرضة للسلب والتدمير في أوقات الحروب والتي بدأت مع أوائل الحملات العسكرية على الدول التي تمتلك مخزوناً ثقافياً نادراً في مصر والشام وبقية بلاد الشرق الأدنى القديم بما في ذلك اليونان وبلاد البلقان وفارس والهند وغيرها في آسيا والأمريكيتين ولعل المثال الأبرز في تاريخ الاستيلاء والسطو على التراث الثقافي على مستوى العالم هو ما تم خلال الحملات والانتصارات العسكرية التي حققها نابليون في أوروبا وفي مصر. فعلى سبيل المثال فرض نابليون في اتفاقيات ميلان

وكامبو فورميو عام ١٧٩٧م شروطاً تضمنت عدداً من التحف الفنية من فينسيا وفي مقدمتها تماثيل الخيول البرونزية الأربعة التي كانت أمام البازليكا والمعروفة بخيول القديس ماركو، والتي تم استعراضها في موكب بهيج في باريس، وتلك الخيول سبق أن استولت عليها البندقية من القسطنطينية والتي كانت في الأساس تملكها جمهورية روما القديمة أو اليونان، كما تمكن نابليون من امتلاك كمية كبيرة من التحف الفنية والتراثية من مختلف أرجاء أوروبا وعلى وجه الخصوص من إيطاليا وألمانيا، وبعد معركة ووتر لو (عام ١٨١٥م) فرض الإنجليز شروطاً لاستعادة التحف الفنية المسلوقة، الأمر الذي عارضه الفرنسيون وخاصة من قبل البارون دومينيك قيغان (**Baron Dominique Qivan**) مدير متحف اللوفر خبير المصريات ومستشار نابليون خلال حملته العسكرية على مصر والمسؤول عن تنظيم جمع التحف المصرية، وقد نظر الفرنسيون إلى التنظيمات التي أصدرها الإنجليز على أنها بداية لذروة التنافس الفرنسي الإنجليزي على ملكية التراث الثقافي العالمي ونتيجة للعملية التي فرضها الإنجليزية فقد تم على ضوئها إعادة عدد كبير من التحف الفنية والثقافية إلى مواقعها ومنها الخيول البرونزية الأربعة التي أعيدت إلى كنيسة سانت ماركو في عام ١٨١٥م، ومنحوتات هلنستية فريدة من مجموعة لاوكون (Laocoon Group) التي سبق أن أخذت من روما ثم أعيدت إلى حظيرة الفاتيكان، ومع ذلك فهناك كميات كثيرة من الكنوز المسروقة والتي تم أخذها عنوة، تفرقت أو تم بيعها ولم تعرف الوجهة التي نقلت إليها وبالتالي فقدت للأبد عن موطنها الأصلي. وهناك قطع فنية لم يكن بالمستطاع إعادتها لأنها أضيفت إلى مباني معمارية وأصبحت جزءاً من مكوناتها، ومنها على سبيل المثال الأعمدة الرخامية من كاتدرائية آخن والتي دخلت في الكتلة المعمارية لمبنى اللوفر، وبهذا بقيت الكثير من التحف الفنية خارج موطنها الأصلي وأصبح من الصعوبة إعادتها.

ومثلما تعرضت الآثار والتحف الفنية والوثائق النادرة في أوروبا للسطو والنهب، فقد شهدت دول عديدة من العالم حوادث تماثلها شناعة ومن ذلك ما حدث في روسيا القيصرية (الاتحاد السوفيتي لاحقاً) والهند والصين وأمريكا اللاتينية وغيرها من الأقطار. ومع ظهور التنظيمات والتشريعات الدولية تحت مظلة منظمة اليونسكو بإصدار قوانين تحفظ تراث الأمم في حالات النزاع المسلح وحذر نقله من موطنه الأصلي فقد صدرت كذلك التشريعات الخاصة بالمتاحف الحكومية والخاصة بعد قرون وسنوات من التنافس على اقتناء روائع من تراث الأمم بأساليب شتى، منها الشرعي ومنها غير الشرعي، وكان يقف خلف ذلك مافيا الآثار والفنون، ومنظمات خفية تعمل على تهريب الآثار والإتجار بها. وإزاء الزخم الهائل

من التراث العالمي المسلوب ظهرت وكالات ودور خاصة للمزادات (Auction houses) في عدد من عواصم العالم تقوم بدور الوسيط لعرض القطع الأثرية والتحف الفنية عن طريق المزايمة للقطع المعروضة، وبأسعار تتصاعد حسب العرض والطلب، وحسب ندرة التحف من عدمها. ومن أشهر دور المزادات في العالم: (دار سووثبي Sotheby) (نسبة لمؤسسها جون سووثبي (John Sotheby) والتي يعود تأسيسها لعام ١٧٤٤م، ويأتي بعدها (دار كريستي Christie's) (نسبة إلى مؤسسها جيمس كريستي James Christie) في عام ١٧٦٦م، وهناك (دار فيليبس Phillips Son and Neale) والتي يعود تأسيسها لعام ١٧٩٦م. وإذا كانت دور المزادات المشهورة تحكمها أنظمة مشروعة وتخضع للرقابة والمحاسبة المالية والضرائب وأتعاب المحاماة وغير ذلك من الالتزامات، فإن هناك قصصاً وأعاجيب تكشف في كثير من الأحيان إلى عدم شرعية البيع، إما لأن وثائق الملكية مزورة، أو يعترضها الشك، أو أن القطع المباعة منقولة إما من متاحف أو من أحرار، ووضع بدلاً منها قطع مزيفة وهكذا. وإزاء المتاجرة بالآثار بالطرق المشروعة وغير المشروعة، أقدمت الدول المُستعمِرة والدول التي نالت استقلالها على إصدار نظم وقوانين تحافظ على الآثار الوطنية لتبقي في مواطنها الأصلية، وتعمل على الحد من تهريب الآثار خارج حدودها. وفي الوقت نفسه اشتملت قوانينها على تشريعات لتنظيم بيع الآثار والتراث المنقول وتداوله داخل حدود تلك الدول.